

واقع الازمة المالية العالمية واثارها على الاقتصاد العراقي

د.أزاد أحمد سعدون الدوسكي
قسم الاقتصاد - جامعة نورو

تعد التقلبات الاقتصادية ظاهرة مرافقة للنظام الرأسمالي ، وهي رافقت هذا النظام خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ان تاريخ الازمات الاقتصادية التي شابت نشاط النظام الرأسمالي من الازمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ (ازمة ركود اقتصادي) الى الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ (ازمة الرهونات العقارية) كلها جعلت النظام الرأسمالي معرضا دائما لمثل هذه الازمات وجعلتها صفة ملاصقة لنشاط هذا النظام الاقتصادي ، من هنا جاء هدف الدراسة من اجل الوقوف على واقع وطبيعة الازمة المالية العالمية الحالية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي والعراقي على حد سواء . وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها ان اي ازمة تحدث في الاقتصاد الأمريكي (بسبب ثقل هذا الاقتصاد وتأثيره على باقي الاقتصادات سواء الرأسمالية او النامية) فانها سوف تنعكس على اغلب الدول باثارها السلبية كما حدثت في الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ .

The Situation of the World Financial Crisis and its consequences on the Iraqi Economy **Abstract**

The economic fluctuations are considered a phenomenon escorting the capitalist system. These economic Fluctuations have always been escorting the capitalist system particularly during the (19th) and (20th) centuries. In fact, the history of the economic crises that struck the activity of the capitalist system starting with the grand economic crisis in 1929 (Economic Stagnation Crisis), and passing through the world's financial crisis in 2008 (Real-estate mortgages crisis), altogether made the capitalist system almost subject to such crisis and it has become i.e. the economic fluctuations a persistent feature to the activities of this economic system. Hence, the aim of the study is to consider the situation and the nature of the current world crisis and its consequences on the World economy and Iraqi economy equally. The study had come up with a group of conclusions among which is that any crisis happening in the U.S. economy (due to the heavy nature of this economy and its huge impact on the rest of the world's economies whether capitalist or developing ones), it would then be reflected on most countries in its negative consequences as it had happened in the world financial crisis of (2008)

المقدمة :

تعد التقلبات الاقتصادية ظاهرة مرافقة للنظام الرأسمالي ، وهي رافقت هذا النظام خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وتعد إحدى الصفات الأساسية التي يتصف بها النشاط الاقتصادي في ظل هذا الاقتصاد ، لقد أدت الأزمة الاقتصادية الكبرى التي عصفت بالاقتصاد العالمي عام ١٩٢٩ إلى أقول الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية بعد أن اثبت الواقع ضعف الافتراضات التي استندت إليها ، ومن ثم تداعي المرتكزات الاقتصادية التي تطالب بعدم تدخل الدولة ، والاكتماء بوظائفها ومهامها التقليدية . وقدمت طروحات الاقتصادي الانكليزي جون ماينر كينز كبديل موضوعي عن الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية ، للتخلص من الازمات الاقتصادية وعن طريق التدخل الواسع للدولة ، وقد اعتقد اغلب الاقتصاديين الرأسماليين بان هذا النظام سوف لن يمر بأزمات اقتصادية جديدة تماثل في حدتها أزمة عام ١٩٢٩ استنادا إلى حالة الاستقرار في النشاط الاقتصادي الذي ساد اغلب الدول الرأسمالية ، بعد تطبيق الوصفة الكينزية ، وأكد العديد منهم لاسيما دعاة المدرسة الكينزية بأنه حتى في حالة حدوث أي أزمة اقتصادية ، فسوف لن تكون بنفس مستوى ووتيرة التأثير على اقتصادات هذه الدول وسيكون بالإمكان إيجاد الحلول الملائمة لمعالجتها على وفق الطروحات المقدمة من قبل هذه المدرسة ، وقد اثبت الواقع صحة ذلك حيث أن اغلب الأزمات التي رافقت الاقتصاد الرأسمالي في تلك الحقبة قد تم تجاوزها بما في ذلك أزمة السبعينات والتي عرفت بكونها أزمة تضخمية إلى جانب حالة الركود الذي اتصفت به الاقتصادات الرأسمالية ، والتي أطلق عليها بأزمة الركود التضخمي ، فضلا عن أزمة الكمبيوتر والانترنت عام ٢٠٠٠ ، لقد تمكن النظام الرأسمالي من تجاوز اغلب تلك الأزمات عن طريق المعالجات التي قدمت من قبل أكثر من مدرسة فكرية واحدة كالمدرسة النيو كلاسيكية والمدرسة الكينزية المحدثه ومدرسة جانب العرض ومدرسة شيكاغو (النقوديون) ومدرسة التوقعات العقلانية الرشيدة والمدرسة المؤسسية بشقيها القديم والجديد . إلى إن جاءت الأزمة المالية العالمية الحالية في منتصف عام ٢٠٠٨ والتي لازلنا نعيش تداعياتها ، حيث يقدر بعض الاقتصاديين حجم الخسائر التي أصابت البورصات الامريكية والدول الراسمالية الاخرى بأكثر من (٥٠) تريليون دولار أمريكي من جراء هذه الأزمة ، ويعدها الكثير من الاقتصاديين من الأزمات الاقتصادية الكبرى من حيث تداعياتها وأثارها ليس على الاقتصاد الرأسمالي العالمي فحسب وإنما على الاقتصاد العالمي ككل ، والتي سوف لا تختلف أثارها عن الآثار التي نجمت عن الأزمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ .

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تحليل طبيعة هذه الأزمة وتداعياتها العالمية والتي بدأت في بورصة وول ستريت لاسيما في قطاع الإسكان والتي تمثلت بأزمة الرهونات العقارية داخل الاقتصاد الأمريكي ، لتتدرج ككرة الثلج فيما بعد إلى الاقتصاد الحقيقي سواء في أمريكا أو الدول الرأسمالية الأخرى أو العالم اجمع .

هدف الدراسة :- الوقوف على واقع وطبيعة الأزمة المالية العالمية الحالية وتداعياتها على اقتصادات جميع دول العالم بما في ذلك تداعياتها على الاقتصاد العراقي .

كما انطلقت الدراسة من **فرضية** مفادها ان اية أزمة اقتصادية تبدأ في الاقتصاد الأمريكي سيكون لها اثارها على بقية اقتصادات العالم.

اما المنهجية : فقد اعتمدت الدراسة على اسلوب التحليل الاقتصادي المقارن بالاعتماد على المصادر العلمية والمنشورات والاحصائيات الرسمية والبحوث والرسائل العلمية والانترنت من اجل تحقيق الفرضية وهدف الدراسة . ولاستكمال ذلك قمنا بتقسيم الدراسة الى ما يلي :

اولا : **خلفية نظرية عن الازمات الاقتصادية العالمية :**

- ١- ١ النظريات المفسرة للازمات الاقتصادية العالمية .
- ١- ٢ نبذة عن تاريخ الازمات الاقتصادية العالمية .

ثانيا : الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ :

١-٢ واقع الازمة :

- قبل ازمة الرهونات العقارية.
- بواذر الازمة وحدوثها .
- خطة مدير الخزانة الامريكي هنري بولسون.
- انتقال الازمة الى السوق الحقيقية .
- خطة الرئيس الامريكي اوباما .
- ٢-٢ تأثير الازمة على الاقتصاد العراقي .

اولا : خلفية نظرية عن الازمات الاقتصادية العالمية:

يعد تحليل الازمات احد اهم اركان الاقتصاد الكلي ويتصف هذا التحليل الاهتمام بالمشاكل الحقيقية كالنمو والاختلالات الاخرى مثل البطالة والتضخم الاقتصادي ، عليه فان تفسير الازمات مهمة صعبة وعلى من يتصدى لهذا الموضوع ان يختار موقعا ملائما بين مفهومين متعارضين بين تثبيت الوقائع من ناحية والثانية محاولة اللجوء مباشرة الى التجريد ، فمن الثابت انه في سبيل فهم الازمات ينبغي ان تعطى الدراسة ميزة التجريد ، لكن المخاطرة تكمن بالابتعاد اكثر عن الواقع ومن ثم التوصل الى تفسير جمالي الا انه قد لا يكون صالح للاستعمال . عليه يمكن اعتبار الازمة ظاهرة وهي بهذا المعنى تعرف بمظاهرها ومن ثم نتائجها (انهيار البورصات ، مضاربات نقدية كبيرة ، بطالة دائمة .. الخ) هذا المفهوم للازمة يرد الازمة الى اسبابها مثل انهيار البورصة الامريكية في الازمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ ، كما تعرف الازمة الاقتصادية بانها فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي (د. علاء، ٢٠٠٣: ٣٥) .

ان الاقتصاد الراسمالي يتعامل مع الازمات والتقلبات الاقتصادية من خلال الدورات الاقتصادية التي يمر بها بل تعد صفة ملازمة لهذا النظام خلال القرنين الاخيرين حيث كانت الدورات الاقتصادية للقرن التاسع عشر قد كشفت عن درجة من الانتظام في حدوثها اما دورات القرن العشرين فلم تكشف عن ذلك ، وهنا يمكن ان ننسأل هل التغيرات الدورية داخل الاقتصاد تحدث من تلقاء نفسها ، بمعنى ان كل دورة تعد القوى التي تنشأ عنها دورة جديدة ام ان النظام الاقتصادي يتجاوب مع اسباب عشوائية بصورة دورية ؟ فادا كان الجواب بالاجاب عن السؤال الاول فان الدورة الاقتصادية يجب ان ينظر اليها على انها ظاهرة وقتية في النظام الاقتصادي اما اذا كان الجواب بالنفي فلا يمكن تسمية الظاهرة بالدورة الاقتصادية ويميل الاستاذ (Pijou) الى وجهه النظر الثانية ولهذا يصف الظاهرة بانها تقلبات صناعية اما الاستاذ (Hiaks) فيميل للرأي الاول ويقول ان التاريخ الاقتصادي للقرن التاسع عشر ينتظم في سلاسل من الازمات من سبعة الى عشرة سنوات ومن ثم يذهب الى ان حقيقة الدورة الاقتصادية امر لا يمكن تجاهله ، عليه نجد بان الازمات الاقتصادية هي جزء من هذه التقلبات الاقتصادية التي يمر بها النشاط الاقتصادي من هنا سيتم المحاولة في التعرف على ذلك من خلال :

١- ١ النظريات المفسرة للازمات الاقتصادية العالمية :

لقد اختلفت المدارس والتحليلات الاقتصادية في تحديد المسببات والقوى التي تدفع باتجاه حدوث الدورات والتقلبات الاقتصادية في الاقتصادات المختلفة وبشكل خاص في

الدول الرأسمالية وبالتالي حدوث الازمات ولكن بشكل عام تندرج التفسيرات والمسببات تحت اربعة مدارس فكرية وهي (آلان جريسيان، ٢٠٠١: ٢٠-٢٧ ورمزي زكي، ١٩٩٧: ٣٩٩-٤١١ ود. علاء، ٢٠٠٣: ١٥-١٨).

أ- المدرسة النقدية : انصار هذه المدرسة يعززون السبب الرئيسي في حدوث التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي الى درجات التوسع والانكماش في المعروض من النقود والتسهيلات الائتمانية ويعتبر الاقتصادي (Fredman) والاقتصادي (Hawtey) من ابرز منظري هذه المدرسة فالدورة الاقتصادية عنده لا تعدو ان تكون مجرد ظاهرة نقدية بحتة .

ب- المدرسة السايكولوجية : حيث تعزو هذه المدرسة حدوث التقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي الى التقلبات التي تطرأ على سايكولوجية فئة المنظمين والمستثمرين حيث يتأرجحون بين حالات من التفاؤل والتشاؤم حول افاق الربحية وحول فرص الاستثمار المربحة المتاحة ومدى الثقة في افاق المستقبل الاقتصادي المنظور ويعد هذا التفسير تفسيراً كينزياً بالاساس حيث تؤكد المدرسة الكينزية في تحليلاتها على الدور الهام الذي تلعبه التوقعات في تفسير التقلبات الرأسمالية الحديثة ، وهنا لا بد من الاشارة بان الازمة المالية العالمية الحالية يمكن ان نوعزها لهذه المدرسة مثل ازمة الحادي عشر من سبتمبر .

ج- مدرسة قصور الاستهلاك : وتفسر هذه المدرسة بان حالة الضعف في القوة الشرائية لدى الفئات الاجرية ومحدودي الدخل الناجمة عن سوء توزيع الدخل بين الفئات المختلفة يؤدي الى انكماش في حجم الطلب الكلي الفعال في المجتمع ومن ثم يقود الى حالة من الركود الاقتصادي ، وتعود الافكار الاولى لهذه النظرية الى كتابات مالتس وسيموندي بينما ترتبط الصياغة الحديثة لهذه النظرية باسم الاقتصادي البريطاني (Hobson) في بداية القرن العشرين وقد طور هذه النظرية مؤخراً بعض الاقتصاديين الماركسيين ومنهم الروسي (كوردانيف) في كتابه المعنون (دراسات في نظرية التقلبات التجارية في انكلترا) الصادر في طبعته الاولى عام ١٩٨٤ . كذلك الاقتصادي كينز حيث يعزو سبب الازمات الى نقص الطلب في السوق .

د- مدرسة المغالاة في الاستثمار : وهي مدرسة ترى ان التوسع والمغالاة في العملية الاستثمارية في بعض الانشطة والصناعات بدرجة اكبر مما تبرره الاحتياجات واعتبارات التنسيق بين فروع النشاط المختلفة للاقتصاد القومي ، انما تدفع بالاقتصاد القومي اجلاً او عاجلاً باتجاه الركود الاقتصادي ويستند هذا الرأي الى مساهمات مشاهير الاقتصاديين المتأثرين بالمدرسة النمساوية في التحليل الاقتصادي مثل هايك وميتز وروبنز وميتشل ويفرق هابرلر بين ثلاث تيارات في اطار هذه المدرسة وهي :

١- التيار الذي يدمج بين العوامل النقدية بالاتجاه نحو المغالاة في الاستثمار في بعض القطاعات ويأتي على راس هذا التيار هايك وميتز وروبنز .

٢- التيار الذي يؤكد على التقلبات التي تحدث في اطار العملية الانتاجية ، مثل الاختراعات والاكتشافات الجديدة وفتح او فقدان اسواق جديدة ويأتي على راس هذا التيار عميد المدرسة السويدية في التحليل ويكسل ، كذلك الاقتصادي شومبيتر .

٣- التيار الثالث الذي يؤكد على دور المعجل في تحليل العلاقة الدائمية بين التقلبات في حجم الاستثمار في قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع السلع الاستثمارية ويأتي على راس هذا التيار اقتصاديون مثل بيكو وكلاك وهارولد .

٢-١ نبذة عن تاريخ الازمات الاقتصادية العالمية :

كما تم توضيحه فيما سبق بان دورات القرن التاسع عشر قد كشفت عن درجة من الانتظام في حدوثها اما دورات القرن العشرين فلم تكشف عن ذلك ، عليه سوف نحاول من خلال

هذا المحور ان نستعرض تاريخ اهم الازمات الاقتصادية التي شابت نشاط النظام الراسمالي من الازمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ (ازمة ركود اقتصادي) الى ازمة السبعينات من القرن المنصرم (ازمة الركود التضخمي) الى ازمة الانترنت والحواشيب (فقاعة الانترنت) عام ٢٠٠٠ مروراً بالازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ (ازمة الرهونات العقارية) وبشكل مختصر :

-الازمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ :

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، شهد جميع الدول الراسمالية وعلى راسها (دول اوربا والولايات المتحدة الامريكية) سنوات من الازدهار والنمو الاقتصادي لم يسبق له مثيل وعلى وجه الخصوص في المدة من عام ١٩٢٣ - ١٩٢٩ . وكان السبب في هذا الازدهار في تلك المرحلة يعود الى وجود الفائض في الطلب على السلع والخدمات ، الذي كان قد حدث نتيجة لتدمير البنية الاساسية وتهدم معظم الصناعات في اوربا بسبب العمليات العسكرية اثناء الحرب العالمية الاولى ، مما تتطلب استثمارات هائلة لاستعادة النشاط الاقتصادي وبناء القدرة الاقتصادية ، مما ساعد على زيادة معدلات نمو الاستثمار والتوظيف ومن ثم الناتج في اوربا وامريكا وادى الى حالة من الازدهار في اسعار السندات باكثر من ثلاثة اضعاف نظراً لشيوع المضاربة وشدة الطلب عليها في البورصات العالمية .

وبمرور الوقت بدأت تظهر في الافق بوادر ازمة الكساد الكبير (The Great Depression) الاقتصادية والتي استمرت ما بين (١٩٢٩ - ١٩٣٣) حيث لم ينج من اثارها اية دولة في العالم (باستثناء الاتحاد السوفيتي) ، وهنا يشير بعض الاقتصاديين بان هنالك سببين رئيسيين لظهور هذه الازمة وهما (**قولا مرسى، ١٩٩٠ : ٤٢١**) :

السبب الاول : هو ازمة المواد الخام والمنتجات الزراعية حيث افضت الطاقات الانتاجية الفائضة في القطاع الزراعي الى فائض في العرض من منتجات الحقل ، والى انخفاض اسعارها الى النصف لعدة سنوات ، ولهذا حدث الانهيار في قطاع الزراعة الذي كان يمثل ربع القوة العاملة ، وادى من ثم الى انهيار حاد في الطلب على المنتجات الصناعية ، ومن ثم تناقص اسعار ودخول القطاعات الاقتصادية الاخرى ، وحدثت ازمة في التجارة الدولية انطلاقاً من القطاع الزراعي ، حيث كانت الخامات والمحاصيل الزراعية تمثل (٦٠ %) من التجارة الدولية انذاك .

السبب الثاني : ناتج عن الديون المتراكمة على عدد من الدول الصناعية في اوربا حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية تدين للحلفاء الاوربيين بحوالي (١٢) مليار دولار بوصفها قروضا حربية كذلك كانت هنالك التعويضات التي فرضها الحلفاء على المانيا والتي بلغت (٢٧) مليار دولار ، ولم يكن الدائنون الاوربيون على استعداد لمنح فترات سماح وتأجيل استحقاق الديون .

فكان للأسباب اعلاه اثارها المدمرة وكانت اول خطوة نحو الكساد الكبير ففي يوم ٢٤ اكتوبر من عام ١٩٢٩ حيث حصل الانهيار الكبير في بورصة نيويورك بعد طرح ١٣ مليون سهم في السوق ، ولكن الاسعار انهارت بسبب عدم وجود المشترين وانتشر الذعر وهرع المستثمرين الى البورصة في حين بدأ الوسطاء بالبيع الكثيف ، وبدأت الخسائر تتحقق وخسر مؤشر داو جونز ٢٢.٦ % (**القبيس، ٢٠٠٧ : ٣**) . وبعد الظهر من ذلك اليوم وجد الالاف من المساهمين انفسهم مفلسين ، وقد تبخر ما مجموعه سبعة الى تسعة مليارات دولار في يوم واحد وانهارت البورصة بخسارة وصلت ٣٠ % من قيمتها في

اكتوبر و ٥٠ % في نوفمبر ، وبلغت الخسائر الاجمالية ٣٠ مليار دولار اي عشر مرات اكثر من الميزانية الفدرالية لامريكا واكثر من النفقات الامريكية خلال الحرب العالمية الاولى وبقي (الخميس الاسود) راسخا في الذاكرة الجماعية ، ويحضر هاجس عام ١٩٢٩ الى النفوس كلما حصلت اضطرابات في الاسواق المالية ، وفي ربيع عام ١٩٣٠ دخلت الولايات المتحدة الامريكية مرحلة انكماش مما ادى الى تراجع الانتاج والى عمليات الافلاس وكانت تداعياتها الاخطر هي بطالة واسعة ، وبسبب ثقل الاقتصاد الامريكي (٤٥ % من الانتاج الصناعي العالمي) انتقلت عدوى الازمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات الى الدول الغربية (القبس ، ٢٠٠٧ : ٣) ، كما وصل عدد البنوك التي اغلقت ابوابها في عام ١٩٣٠ الى (١٣٢٥) بنكا ، ثم ارتفع هذا العدد الى (٢٢٩٤) بنكا في عام ١٩٣١ ، ليصل خلال عام واحد الى (١٤٥٦) بنكا في عام ١٩٣٢ في امريكا فقط ، وكان من الطبيعي ان يزداد حجم البطالة بشكل غير طبيعي ليصل خلال عام واحد الى ١٢ مليون شخص في امريكا فقط عام ١٩٣٠ (عماد ، ٢٠٠٤ : ٥٦) .

هنا لابد من الاشارة بان ازمة الكساد الكبير التي سادت كل الدول الراسمالية كانت قد ادت الى العديد من النتائج الوخيمة من الناحية الاقتصادية اهمها (رمزي ، ١٩٩٧ : ٢٩٢):

- ١- انخفاض حجم الانتاج القومي في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح بين ٤٥ % و ٦٠ %
- ٢- حدوث بطالة على نطاق واسع تقدر بحوالي ١٠٠ مليون عاطل في مختلف دول العالم

٣- افلاس مئات الالاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية .

٤- ان الدمار الذي حدث في السلع المنتجة خلال فترة الكساد يفوق قيمة الدمار الذي نتج عن الحرب العالمية الاولى (طبقا لتقديرات ميخائيل هيدسون) .

٥- انهيار قيم عملات ٥٦ دولة راسمالية وحدث تدهور بليغ في التجارة العالمية .

٦- انهيار نظام النقد الدولي .

- ازمة السبعينات من القرن المنصرم (ازمة الركود التضخمي) :

اتصفت الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٤ الى ١٩٧٤ (السنوات الثلاثين بعد الحرب العالمية الثانية) بنمو اقتصادي سريع ومستمر وسميت (بالثلاثين الرائعة) بدات خلالها الازمات الصناعية التي حدثت ما بين عامي ١٨٧٠ و ١٩٤٠ وكأنها قد زالت تماما او ضعفت كثيرا ، وقد يكون السبب نجاح التنظيم في النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة وفقا لافكار كينز ، والنتيجة المهمة التي توصل اليها كينز ، هي ان الاقتصاد الراسمالي ، وهو في حالة كساد وبطالة ، يعجز عن ان يولد من ذاته وبطريقة تلقائية ، سبل انعاشه ، وللخروج من هذه الحالة اقترح كينز ضرورة تدخل الدولة للتاثير في حجم الطلب الكلي الفعال حتى يتسنى رفعه الى المستوى الذي يضمن تحقيق التوازن الاقتصادي ، وهو يرى ان الدولة (الحكومة) هي الجهاز الوحيد القادر على احداث هذا التأثير ، وهنا يكمن سر تمرده على مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (الفكر الكلاسيكي او النيو كلاسيك) .

يمكن الاشارة هنا الى اهم الافكاره في هذا الجانب ، ففي حالة هيمنة الكساد على الاقتصاد ، يقترح كينز جملة من السياسات في مجال الائتمان والمالية العامة لزيادة حقن الاقتصاد القومي بجرعات منشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال ، عن طريق تخفيض سعر الفائدة ، حتى تنخفض تكاليف الانتاج ، فضلا عن تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق العام في مجال الخدمات والاشغال العامة ، حتى لو تطلب الامر مجرد توظيف عمال

يقومون بحفر خنادق في الشوارع واعادة ردمها من جديد فكل ذلك من شأنه ان يزيد من حجم الدخل والانفاق ومن ثم التوظيف والعمالة (رمزي، ١٩٩٧: ٣٠٣).

وقد نجحت الافكار الكينزية خلال تلك السنين في معالجة الازمات الاقتصادية للنظام الراسمالي وقد اعتمد بشكل رئيسي على الافكار التي وردت للعلاقة ما بين التضخم والبطالة اي على منحني فليبس الذي تمتع بمصادقة نظرية وعملية خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٩ وعد بمنزلة اداة مهمة من ادوات التحليل الاقتصادي الكلي واداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية ، وكان على الدول الراسمالية ان تختار ما بين معالجة البطالة على حساب التضخم او العكس بحكم العلاقة العكسية التي اوردها منحني فليبس لتلك العلاقة ، وفعلًا كان الاختيار في تخفيض البطالة داخل النشاط الاقتصادي للدول الراسمالية مقابل معدل طفيف للتضخم باعتبارها ظاهرة طبيعية وعادية في ظل اقتصادات تتسم بنمو مرتفع مع انخفاض شديد في معدلات البطالة (بحازم، ١٩٩٨: ١٨٢).

ولاشك ان هذا النمو الاقتصادي المرتفع الذي شهدته الدول الراسمالية الصناعية خلال تلك المدة انما يعود الى عدة اسباب من اهمها: زيادة الانفاق في مجال الضمان الاجتماعي والاشغال العامة والمجال العسكري ، وزيادة معدلات الاستثمار الذي احتاجت اليها عمليات اعادة الاعمار والبناء ، والتقدم التكنولوجي الذي حدث في فنون الانتاج وما ادى من زيادة الانتاجية والحصول على موارد الطاقة وبالذات النفط من الدول النامية وباسعار بخسة (حيث كان سعر برميل النفط في الولايات المتحدة الامريكية في العقد الاول من القرن العشرين ١.٢ دولار وارتفع الى ١.٦٩ دولار فقط عام ١٩٧٠) مع نمو حركة التجارة الدولية بتصدير السلع ورؤس الاموال وشيوع نوع من التنافس السلمي بين كل من النظام الراسمالي والنظام الاشتراكي ، هذا فضلا عن استمرار نمط تقسيم العمل لصالح الدول الراسمالية الصناعية (بحازم، ٢٠٠٠: ٩٣).

ومنذ اواخر الستينات وبداية عقد السبعينات تحول التفاؤل المفرط الى تشاؤم مفرط مع اضمحلال النظرية الكينزية اذ انتقل العالم الراسمالي بقيادة امريكا من وضع نمو متواصل ومستقر الى وضع غير مسبوق يتميز بظاهرة مزدوجة تجمع بين التضخم والبطالة في ان واحد ، حيث كان من المألوف هو ان احدهما نقيض الاخر ، وهو ما اكدته نتائج الدراسات لتطبيقية التي تناولت العلاقة بين معدلات البطالة وكل من التغيرات في مستوى الاسعار والاجور في امريكا خلال الفترة من ١٩٠٠ حتى عام ١٩٥٨ . وهو ما كان يؤكد منحنى فليبس كما اشرنا سابقا بوجود العلاقة العكسية ما بين معدلات البطالة والتضخم ، الا ان الحالة الجديدة هي تعايش كلاهما معا بسبب ارتفاع المنحنى الى الاعلى والتي سميت بظاهرة الركود التضخمي والذي يعبر عن اجتماع كل من التضخم والبطالة او الركود معا في اقتصاد ما على النحو الذي حدث في معظم الدول الصناعية خلال السبعينات ، اذ ادى ارتفاع المستوى العام للأسعار الى زيادة الاجور والتكاليف ، ومن ثم انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات وزيادة معدل البطالة في نفس الوقت الذي ما يزال فيه معدل التضخم مرتفعا .

لهذا فقد تزامنت ازمة السبعينات والثمانينيات من القرن الماضي مع انهيار المدرسة الكينزية وصعود المدرسة النقودية الحديثة التي يتزعمها فريدمان بجانب المدرسة

الاشتراكية الجديدة (فضلا عن مدرسة جانب العرض التي عبرت عن الافكار الاقتصادية للرئيس الامريكي ريغان ورئيسة وزراء بريطانيا تاتشر في نهاية عام ١٩٧٩ والمدرسة المؤسسية ومدرسة التوقعات العقلانية كلها انصببت في معالجة الازمة عالميا) وانه لمن دواعي السخرية ان كينز الذي هاجم الكلاسيك لانهم نظروا الى النقود باعتبارها مجرد ستار يحجب العلاقات الاقتصادية العينية يتعرض بدوره لنفس الاعتراض من مدرسة النقوديون بمقولة انه اهمل دور النقود في التأثير على السياسة الاقتصادية عند تركيزه على اهمية السياسة المالية لمواجهة ظروف الكساد والانتعاش في الاقتصاد ونقطة الخلاف بين كينز والنقوديون ، هي انه يرى ان وسيلة الدولة في التدخل لضمان استقرار النشاط الاقتصادي هي استخدام المالية العامة (الانفاق والضرائب) في حين انها عند النقديين هي التحكم في كمية النقود . وجوهر الخلاف بينهم هو ان كمية النقود عند كينز غير مستقرة في حين انها مستقرة عند النقديين(د.حازم، ١٩٩١: ١٨٢) . ،

كما تزامنت معها ما عرف ب (الصدمة النفطية) في عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ في الدول الغربية التي اشعلت شرارة الازمة الاقتصادية في تلك الفترة ، مع ملاحظة ان التراجع في النشاط الاقتصادي الذي حصل بعد ذلك كان غير شمولي بعكس ما حصل في ازمة عام ١٩٢٩ ، كما صاحب هذا التراجع في النشاط الاقتصادي حالة التضخم حتى عام ١٩٨٢ ثم جاء انهيار البورصة في تشرين الاول من عام ١٩٨٧ ، ان التراجع في الانتاج الصناعي كان يميز حالة الركود في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ حيث انخفض الانتاج الصناعي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اكثر من ١٥ % بالنسبة لاهم البلدان الصناعية وقد كانت الارقام كما يلي (د.علاء، ٢٠٠٣ : ٤٣) :

الولايات المتحدة الامريكية (- ١٣.٦ %) ، المملكة المتحدة (- ١٠ %) اليابان (- ٢٥.٥ %) فرنسا (- ١٨.٥ %) والمانيا (- ١٣ %) ايطاليا (- ٣٧ %) وعلى مستوى التعاون الاقتصادي والتنمية احدثت الصدمة النفطية نقصا في نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة خمسة نقاط .

يمكن ايجاز اهم ما اتصفت به ازمة السبعينات بما يلي :

١- انها ازمة غير شمولية حيث يختلف ركود ١٩٧٤ و ١٩٧٥ عن ركود ١٩٢٩ لان ما كانت تتصف به الاقتصادات الراسمالية خلال ازمة ١٩٢٩ هي حالة سيادة المنافسة الكاملة ، اما في النصف الثاني من القرن العشرين حصل تركيز كبير في المشروعات وازدادت التنظيمات النقابية قوة واتساعا وتضاعف تدخل الدولة (الوصفة الكينزية) وتمكنت الشركات بعد اندماجها (الكارتلات) من مقاومة اتجاه معدلات الربح نحو الانخفاض وصارت الاسعار تتحدد بالاستناد الى الكلفة والربح ، كما ساهمت الدولة في تحديد حد ادنى للاجور في ضوء ارتفاع الاسعار واصدار التشريعات المنظمة للتسريح من العمل مما ادى الى تخفيض معدلات البطالة وانخفاض الاجور والارباح والى تحاشي انهيار الطلب الاستهلاكي والاستثماري مما ادى كل ذلك الى تحريك النشاط الاقتصادي بعد منتصف عام ١٩٧٥ في اغلب الدول الراسمالية .

٢- انها كانت ازمة تضخم يمكن تقسيمها للمدة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٧ وكما يلي :

- ١٩٧٥ كان سبب التضخم واستمراره انخفاض انتاجية العمل وزيادة الاجر ، حيث ساهم ذلك في ارتفاع الاسعار كما يلي : (٢١.٩ %) في اليابان و (١٩.٣ %) في ايطاليا و (١٨.٣ %) في بريطانيا و (١٠ %) في فرنسا و (٩ %) في امريكا و (٦ %) في المانيا (د.علاء، ٢٠٠٣ : ٤٨).

- بين عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٢ جاءت صدمات خارجية جديدة ادت الى زيادة التكاليف وهو ما يفسر ارتفاع الاسعار منها ارتفاع اسعار المواد الاولية في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ والصدمة النفطية الثانية عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٠ حيث ارتفع سعر النفط بحوالي ٢٢٠ % مع ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية طيلة السبعينات من القرن المنصرم في امريكا لتصل الى اكثر من ٢٠٠ % (د.سعيد، ١٩٨٩ : ٧٢).

- لفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٧ ساهم عجز الميزانية الامريكية الذي بلغ وكما اشرنا سابقا ٢٢٠ مليار دولار وعجز الميزان التجاري الامريكي الذي وصل الى ١٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٦ وهذا ادى الى انخفاض سعر صرف الدولار الامريكي ، والذي دفع بالحكومة الى اصدار السندات لتمويل العجز وزاد الطلب عليها وقل الطلب على الاسهم من قبل المستثمرين .

كل ما سبق ساهم في ازمة الثمانينات من القرن المنصرم ، والتي استمرت ولم تستطع الافكار الاقتصادية للبيرالية الجديدة ان تنتشل النظام الراسمالي من الازمات الاقتصادية التي تواجه النشاط الاقتصادي ، وعليه جاءت ازمة عام ٢٠٠٠ والتي سميت (فقاعة الانترنت) ولكن هذه الفقاعة التي انتفخت خلال العشر سنوات الاخيرة من القرن المنصرم لم تؤد الى ازمة مالية شاملة او الى حالة من كساد اقتصادي كما حصل في الازمة الاقتصادية الكبرى عام ١٩٢٩ لان من يشتري جهاز كومبيوتر لا يهدف عادة الى الاستثمار او المضاربة ولا يحتاج الى الاقتراض وعليه فان الاثار المالية المترتبة على هذه الازمة يكمن في انخفاض اسعار الكومبيوترات وهي محدودة التأثير . الا ان النظام الراسمالي شهد خلال هذه الفترة ازمت مستمرة حيث جاءت ازمة ١١ سبتمبر في ٢٠٠١ وانهار برجي التجارة العالمية في امريكا لتترك اثارها على الاقتصاد الامريكي حيث يشير في هذا الصدد مدير الخزانة الامريكي ألان جريسبان (الان، ٢٠٠٨ : ٩) :

(حين عودته من مؤتمر في المانيا فان قائد الطائرة الامريكي طلبه وأكد له بان بلادهم يتعرض لعملية ارهابية وان برجي التجارة العالمية قد انهارا ، وهنا يقول جريسبان مع نفسه ان الاقتصاد العالمي سوف ينهار من جراء هذه العملية وقال ان الاقتصاد الامريكي يغذي يوميا من خلال البورصات الامريكية من والى العالم بخمس ترليون دولار امريكي اسهم وسندات ، وهذا الرقم ان دل على شيء انما يدل على مدى ثقل الاقتصاد الامريكي وتأثيره على بقية اقتصاديات الدول الاخرى سواء الراسمالية منها او النامية وهي تفسر ايضا بان اي ازمة تحدث في هذا الاقتصاد سيكون لها اثارها على بقية الدول الاخرى لان هذا الرقم يمثل حوالي ثلث الناتج القومي الامريكي . وفعلا كان لهذه الازمة اثارها على الاقتصاد الامريكي حيث فقد حوالي نصف مليون امريكي وظائفهم من جرائها ، حيث يذكر مدير الخزانة بان من المقترحات لمعالجة هذه الازمة في حينها تم اقتراح بتخصيص ١٠٠ مليار دولار امريكي لمعالجة هذه الازمة من خلال تغطية التامينات الاجتماعية لفاقد

وظائفهم وكان المقترح من مدير الخزانة السابق ، حيث يقول الان جريسبان مع نفسه بان هذا المبلغ يمثل فقط ١% من الناتج القومي الامريكي وهو بذلك لا يمثل مبلغاً كبيراً لمواجهة مثل هذه الازمة وعليه وافق على ذلك المقترح بشكل فوري).

ثانياً : الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ : سوف نحاول من خلال هذا المحور التعرف على واقع الازمة المالية العالمية التي بدأت في الربع الاخير من عام ٢٠٠٨ والتي لانزال نعيش احداثها ، ولايزال يعاني من اثارها اغلب النظم الرأسمالية ، ورغم المحاولات المستمرة من قائد النظام الرأسمالي (الاقتصاد الامريكي) لمعالجة الازمة الا ان كل تلك المحاولات لاتزال تحت الاختبار ، فكما جاءت الافكار الكينزية على اعقاب الازمة الاقتصادية الكبرى واستفادة من تغير الظروف والعوامل المؤثرة على سير النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي الذي كان يسير على افكار المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيك ، جاءت افكار الليبراليون الجدد من المدرسة النقودية والمؤسسية وجانب العرض والتوقعات العقلانية لاستنفاد من الازمة الاقتصادية في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم التي اعقبت الافكار الكينزية ، هكذا نتوقع من ظهور افكار جديدة لتعالج الازمة المالية العالمية الجديدة والتي سوف تستفاد من انهيار افكار الليبراليين الجدد لتعالج العوامل التي ادت الى هذه الازمة الحالية والتي يتوقع لها ان تستمر لفترة ليست بالقصيرة ، فمن جانب يأتي مدير الخزانة الامريكي في عهد الرئيس بوش هنري بولسون بمعالجات واليات لمواجهة الازمة ولم يفلح فيها كما سنرى ، يأتي مدير الخزانة في عهد الرئيس اوباما كايثنر باليات ومعالجات تختلف كلياً عن تلك التي جاء بها بولسون ، من هنا سوف نحاول ان نتعرف على واقع هذه الازمة المالية العالمية الحالية ونستعرض اهم اسبابها والمعالجات التي طرحت خلال الازمة من اهم الاقتصاديين المعاصرين لها في الاقتصاد الامريكي وبالشكل الاتي :

٢-١ واقع الازمة: كان الاقتصاد عاملاً هاماً في حسم الحرب الباردة لمصلحة الرأسمالية ضد الاشتراكية، وهو ما أنجز في عهد الرئيس الأمريكي ريجان. وأدى انتصار الليبرالية العالمية والتحول من نظام القطبين إلى نظام القطب الواحد، إلى تكريس نظريات فريدمان في الاقتصاد وصعود نموذج (المحافظين الجدد)، الذين تبنا فلسفة شتراوس السياسية، مركزين على تحويل الديمقراطية إلى (أيديولوجية تبشيرية) بالترافق مع نشر العولمة وإعادة رسم خريطة العالم أمريكياً في القرن الواحد والعشرين.

كانت السياسة في عهد الرئيس جورج دبليو بوش تطبيقاً لتلك الوثيقة التأسيسية الصادرة في حزيران/يونيو ١٩٩٧ والهادفة إلى (بناء العالم الجديد بما يتفق والمبادئ والمصالح الأمريكية)، حيث تصرف واشنطن، وتحديداً بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وكأن لا أحد في العالم سواها، متجاهلة مصالح واعتبارات الكثير من الدول الكبرى عالمياً وإقليمياً، وفي أكثر مكان من العالم، إضافة إلى تجاهل المصالح المحلية لكثير من البلدان الصغيرة وسكانها.

كما كانت هناك خلطة سياسية اقتصادية تجمع بين سياسة ليو شتراوس واقتصاد ميلتون فريدمان، فتحول الاقتصاد المالي، من خلال نظام البنوك الاستثمارية، إلى عنصر رئيس ضمن البنية الاقتصادية الأمريكية، خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، الذي نافس نظام البنوك التقليدية من حيث حجم أصوله. وقد حصلت فورات شبيهة بالانتعاش الذي حصل في عهد الرئيس ريجان، رجحت الكفة لمصلحة نظريات فريدمان حول دور النقد في السوق (والاقتصاد عموماً)، خصوصاً مع الفورة العقارية الأمريكية التي بلغت قيمتها الدفترية حوالى ٦٢ تريليون دولار قبل حدوث الازمة (د. مصطفى، ٢٠٠٨: ٣٤).

- قبل ازمة الرهونات العقارية لعام ٢٠٠٨ :

شهد الاقتصاد الأمريكي في الفترة قبل الازمة ، حالة من الانتعاش الاقتصادي وصل الى مرحلة الثقة بالارباح المتحققة في سوق العقارات دفعت بالمصارف العاملة في هذا القطاع الى تقديم تسهيلات للأفراد حتى الذين ليس لهم مصادر للدخل بشكل ثابت مما دفع الى حدوث رواج في سوق العقارات الأمريكية سواء القديمة منها او الحديثة مما ادى الى حدوث ارتفاع غير طبيعي في اسعارها وزاد الاقبال عليها وان من العوامل الرئيسية التي ساعدت على ذلك هو انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل الاقتصاد الأمريكي (مع هيمنة افكار فريدمان - المدرسة النقودية) طيلة تلك الفترة كما هو وارد من الجدول ادناه .

الجدول (١)**سعر الفائدة الحقيقي قبل وبعد الازمة المالية العالمية في امريكا**

السنوات	سعر الفائدة الاسمي	نسبة التضخم	سعر الفائدة
٢٠٠٧	٤.٢ %	٣.٢ %	١ %
٢٠٠٨	٣ %	٤.١ %	١.١ % -

المصدر : د.صباح نعوش ، " خطورة الازمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي " ، من موقع الانترنت : www.aljazeera.net/NR/exeres .

حيث نجد من خلال الارقام الواردة في الجدول (١) للفترة قبل الازمة بان اسعار الفائدة الاسمية كانت ٤.٢ % في حين ان نسبة التضخم السائد في الاقتصاد الأمريكي كانت (٣.٢ %) في عام ٢٠٠٧ بمعنى ان السعر الحقيقي للفائدة (السعر الاسمي بعد طرح نسبة التضخم) ايجابي قدره (١ %) ، وهذا السعر ساهم في انخفاض كلفة الاقتراض بالنسبة للأفراد والشركات وزيادة حجم الاستثمار في هذا القطاع ، هذا الانتعاش في قطاع العقارات ادى الى ارتفاع في قيمة العقارات وزيادة حجم الطلب عليها بسبب التجاء البنوك والمؤسسات المالية الى تقديم القروض والتسهيلات حتى للأفراد الذين ليس لهم دخل ثابت كما اشرنا سابقا.

- بوادر الازمة وحدثها : كان فريدمان يظن أن الخسارة الأولية للقطاع العقاري الأمريكي، المسجلة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ خلال مسار عشر سنوات طارئة ومؤقتة، من دون أن يحسب أن مالا يسجل في أسهم البورصات اعتماداً على تلك القيمة الدفترية الهائلة للعقارات، بواسطة أسهم البنوك الاستثمارية الضامنة والراهنه لبيوت ملايين الأمريكيين مباشرة أو عبر نظام تبديل الديون العاجزة (THE CREDIT DEFAULT SWAP C.D.S) لمصلحة البنك الاستثماري من جانب الفرد أو الشركة العقارية بعد شراء البيت أو العقار من البنك، مقابل فائدة قدرها ٦ % لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات يدفعها للبنك أحد الآخرين (الفرد أو الشركة العقارية)، الذي يرهن العقار لمصلحة البنك ريثما يتم التسديد خلال المدة المتفق عليها ، وهذا لا يعبر عن اقتصاد حقيقي ما دامت القيمة الفعلية لتلك العقارات لم تكن في أب/ أغسطس ٢٠٠٨ تتجاوز ثمانية تريليونات دولار، هلك نصف قيمتها في أيلول من نفس العام. وان اهم السياسات التي اتبعها الليبراليون الجدد وأدت إلى حدوث الأزمة المالية المعاصرة (د.مصطفى، ٢٠٠٨: ٣٤) هي :

- ١- تشجيع الاقتصاد الريعي على حساب الاقتصاد الحقيقي.
- ٢- تخفيض الضرائب على كبار المستثمرين والصناديق المالية والمصارف الاستثمارية العملاقة، بداعي الزيادة المحتملة على المدى المتوسط والطويل في الحصيلة الضريبية، وهو إجراء لم تثبت صحته.

الجدول (٢)

الشهر	الدور القديمة / مليون	الدور الجديدة / الف
ايار	٥.٩٩٠	٩١٥
جزيران	٥.٧٥٠	٨٤٣
الفرق	٠.٢٤٠	٨٩

www.iraqcp.org/members4/0070814w.htm

كما أن تلك الفورة لم تقف عند حد معين بل أصبحت فقاعة عبر ممر اسمه الأزمة المالية العالمية ، التي بدأت بالظهور في آذار/مارس ٢٠٠٨ مع أزمة بنك (بير سترنز)، ثم

بنك (إندي ماك) في تموز / يوليو ٢٠٠٨، وصولاً إلى انهيار أسهم البنوك الاستثمارية الكبرى، مثل (ميريل لنش) و ليمان برادر (وهو رابع بنك في أمريكا يصل رأسمالها إلى ٦٣٣ مليار دولار أمريكي وكانت قيمة قروضها تصل إلى ٦١٣ مليار دولار ويصل عمرها إلى ١٥٨ سنة وهي من البنوك التي لم تنهار في أزمة ١٩٢٩) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أي إعلان الدخول في أزمة اعتبرها آلان جرينسبان، حاكم البنك الفيدرالي الأمريكي السابق، الأخطر منذ أزمة ١٩٢٩ العالمية (انترنت)،
www.lebanonfiles.com/news_desc.php?id=55912 .

ويعتقد الخبراء والاقتصاديون بأن من الأسباب الرئيسية التي ساعدت على ظهور الأزمة داخل الاقتصاد الرأسمالي والتي أشعل شرارتها قطاع العقارات وبشكل خاص في البورصات ما يلي :

١- ان بيع الرهونات العقارية ما بين المؤسسات المالية والبنوك الرئيسية (المشتقات المالية) أدت إلى تضاعف قيم العقارات بشكل غير حقيقي داخل البورصات وساهمت بشكل مباشر في انفجار الأزمة داخل الاقتصاد الأمريكي .

٢- ان ما ساعد في تحقيق العامل الأول هي حالة توقف الرقابة والمتابعة داخل البورصات الأمريكية (التي أوقفها الرئيس بوش لمدة أكثر من سبع سنوات قبل الأزمة) وهي التي أدت إلى ان يحصل مدراء اربع مؤسسات مالية كبير ولمدة سنتين فقط على مكافآت مالية تجاوزت اربعة مليارات دولار أمريكي ، وان تحصل تلك المؤسسات على ارباح وصلت إلى ٦٩ مليار دولار خلال عامين فقط (انترنت) ، www.alaswaq.net بتاريخ ١١ / ١٠ / ٢٠٠٨)، وهذا ان دل على شيء انما يدل على ان النظام الرأسمالي واجه الأزمة بسبب خلل في تطبيق قواعد المنافسة داخل السوق المالية .

وقد أدت الأزمة إلى محو أكثر من تريليوني دولار أمريكي (٢٠٠٠) مليار (انترنت: www.iraqcp.org/members4/0070814w.htm) من القيمة الاجمالية السوقية للأسهم العالمية وهي تبين مدى عمق تلك الأزمة واثارها السلبية على الاقتصاد العالمي وبشكل خاص عندما تنتقل إلى الاقتصاد الحقيقي كما سنلاحظ ذلك .

- خطة الرئيس بوش (مدير الخزانة الأمريكي هنري بولسون) :

كما اشرنا فان النظام الرأسمالي بعد كل أزمة يبحث عن العوامل المسببة لها ويحاول ايجاد المعالجات لتلك العوامل للخروج منها ، وان الصدف قد لعبت دورها بان ازمتين اقتصاديتين للنظام الرأسمالي وتحديدًا في أمريكا حدثت في عهد رئيسين من الحزب الجمهوري هما الرئيس بوش الاب اعقبه الرئيس كلينتون ليخرج الاقتصاد الأمريكي من ازمته و يليه الرئيس بوش الابن الذي كان الاسوء حظا بحدوث الأزمة المالية العالمية في الاشهر الاربعة الاخيرة من حكمه ليعقبه رئيس من الديمقراطيين وهو الرئيس اوباما ، كما ان لمدراء الخزانة الأمريكية عبر تاريخهم الطويل الدور الاكبر في معالجة الازمات الاقتصادية في تاريخ أمريكا الحديث او الدور الاكثر تأثيرا من الناحية السياسة الاقتصادية في أمريكا ابتداء من مشروع مارشال (مدير الخزانة الأمريكية) لاعادة اعمار اوربا بعد الحرب العالمية الثانية وان الهدف كان دائما هو تجاوز الازمات وتحقيق النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية حيث يشير في هذا الجانب مدير الخزانة السابق آلان جرينسبان : انه الامر حيوي واساسي ان توضع الاهداف لتحقيق نمو ممول غير متضخم وانتاجي ساحر لاقتصاد سليم طويل الامد . فالنمو مرتبط وبشكل رئيس بالعوامل الدورية المؤقتة مثل الاعتمادات الميسرة ، وتكليف الاجور المخفضة ، ومشاريع البنية التحتية الضخمة التي تبقى كضرورة ، واكثر عرضة للفتور الاقتصادي الحاد ، او حتى للانهياء (كلام، ١٩٩٩ : ١٣) . ومرورا بالحلول التي اقترحها مديري الخزانة الأمريكية في عهد الرئيسين بوش

وأوباما للخروج من الازمة المالية العالمية الحالية ، وسوف نحاول التعرف على خططهم التي تم تمريرهما من خلال الكونكرس الأمريكي والتي تزامنا مع هذه الازمة وكما يلي :

ان خطة الانقاذ التي تبناها الرئيس بوش لمواجهة الازمة التي حدثت في امريكا في الحقيقة قد اعتمدت بالكامل على افكار مدير خزانته هنري بولسون (وهوابن وول ستريت الذي تقاعد فيها براتب تقاعدي وصل الى ١٢٩ مليون دولار امريكي ليعين كمدير خزانة من قبل الرئيس بوش الابن) والذي اقترح ما يلي : للخروج من الازمة العالمية بأقل الخسائر :

- تقديم مبلغ وقدره ٧٠٠ مليار دولار امريكي وضخها في سوق الاسهم والسندات .
 - دعم للمؤسسات التي تعثرت او التي في طريقها للإفلاس ، على ان يتم ضخ مبلغ وقدره ٢٥٠ مليار \$ في المرحلة الاولى ومنها البنوك .
 وقد انقسم الكونجرس الأمريكي الى فريقين امام هذه الخطة :

• الكتلة الجمهورية : فضلت عدم تدخل الدولة بالتالي سيفلس الناس والشركات لأن إيديولوجية الدولة لا تسمح بتدخل الدولة في الأسواق المالية.
 • الكتلة الديمقراطية : طلبت بإشراف أقوى للحكومة والكونغرس على تنفيذ خطة الإنقاذ.

بالتالي جاءت الخطة بشكل حل وسط بين الطرفين وهي ضرورية لكنها غير كافية لإعادة الاستقرار الكامل ، وكانت كما صنفها المحللون بأنها " أزمة سيولة " و " أزمة ثقة " فالسيولة انخفضت بشكل كبير لدى البنوك والثقة فقدت لذا لجأ المودعون لسحب ودائعهم ولم تستطع البنوك تلبية طلبات السحب الكبيرة والمفاجئة لذا أعلن العديد منها الإفلاس كما اشرنا سابقا ، حيث لا يمكنه أيضا الاقتراض من بنوك أخرى لتلبية السحوبات ، فهذا حال معظم البنوك ، أزمة الثقة تقوم الحكومة بإيجاد حل لها عن طريق ضمان الودائع ضمن حدود معينة وأزمة سيولة ، ستجد حلاً لها عن طريق ضخ المليارات في الأسواق المالية (انترنت : WWW.aleppoconomics.com).

- انتقال الازمة الى السوق الحقيقية : ان الازمة المالية العالمية أصبحت واقعاً لا بد من مواجهته من قبل ادارة الرئيس الأمريكي بوش في الأشهر الاخيرة من حكمه ، وكما اشرنا فان رئيس الخزانة هنري بولسون بعرضه لخطة للانقاذ انما كانت تعمل على الاجل القصير من اجل الحفاظ على البورصات الأمريكية من الانهيار ، وسارع اغلب الدول الصناعية السبعة دعم الخطة الأمريكية وقام وزراء المالية لهذه الدول بعقد اجتماع وكانت المحصلة ان اتفق اغلبهم على نفس النهج الأمريكي، من خلال ضخ السيولة في بورصاتها في تلك الدول ووصلت تلك المبالغ الى : (١٥ مليار يورو في الاقتصاد الياباني و ٤٨٠ مليار يورو في المانيا ١٠ مليار دولار امريكي في استراليا) (*انترنت* :

www.alaswaq.net) ، مع تقديم القروض الميسرة قصيرة الاجل للبنوك والمؤسسات المتعثرة ، وكان الهدف من كل ذلك هي السيطرة على الازمة واعادة الثقة للمستثمرين ، خاصة وان الدولة هي التي تضمن تلك الاجراءات وهذا بحد ذاته هو تدخل من نوع جديد للدولة في النشاط الاقتصادي المالي في البورصات العالمية حتى وصلت الى درجة سماها بعض الاقتصاديين بانها عملية تامين للبورصات وهي بعكس الفكر والنهج الراسمالي في الحياة الاقتصادية في هذه الدول ، ونعتقد ان هذه الخطة كانت تهدف بالاضافة الى ماسبق تحقيق الاستقرار من اجل السيطرة على الازمة لكي لا تتحول الى السوق الحقيقية ، ولكنها لم تنجح واخذت تمتد الى السوق الحقيقية حيث تراجع مستوى الاستهلاك في الفصل الثالث من عام ٢٠٠٨ ولاول مرة منذ نحو ١٧ عام (انترنت : مواضيع الازمة المالية : ١١ / ٢٠٠٨ / ٢٠٠٨) في امريكا وبدأت الازمة تطل قطاعي البناء والسيارات ومنها عملاقي صناعة

السيارات (جنرال موتورز) و(فورد) ، ونفس الشيء انتقل الى سائر الدول الراسمالية الاخرى ، حيث وكما هو معلوم عندما تبدأ الازمة في السوق الحقيقية اول ما تطالها هي السلع الكمالية وهو ماحدث في الاقتصاد الامريكي حيث اعلنت اضخم الصناعات الامريكية مؤشرات السلبية كما اشرنا وهي صناعة السيارات اذ تم الاعلان من قبل كل من شركة جنرال موتورز وكلايزر وفورد ما يلي (انترنت: www.alaswaq.net) :

- أ- اعلان الافلاس اذا لم تدعمها الدولة .
 - ب- تعثر وصل الى ٢٥ مليار دولار امريكي .
 - ج- تسريح اكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ مليون عامل ووظيفة .
- استطاعت هذه الشركات العملاقة في عهد الرئيس بوش من الحصول على الدعم الذي تم تسليم المرحلة الاولى منه والبالغ وقدره (٦) مليارات دور امريكي حسب خطة بولسون في ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٨ .

- خطة الرئيس الامريكي اوباما (مدير الخزانة الامريكي كايثر) :

ان مجيء الديمقراطيين الى قمة السلطة في امريكا وكما اشرنا سابقا على اعقاب ازمة مالية عالمية كبيرة قد دفعهم الى اعطاء اهمية واولوية لازمة للاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الامريكي ، والحقيقة ان التصريحات في اول شهر من تسلم الرئيس اوباما الحكم تضمنت خطة انقاذ جديدة اعلنها الرئيس للشعب الامريكي للخروج من هذه الازمة التي حمل الادارة السابقة المسؤولية في وقوعها وبشكل خاص بسبب توقف الرقابة لفترة تناهز السبعة سنوات بامر من الرئيس السابق بوش الابن وفعلا اعلن الرئيس اوباما خطته للانقاذ مع انتقاده للخطة السابقة بانها قد كافأت المسببين لتلك الازمة وهي الشركات المتعثرة في البورصات وبشكل خاص المدراء التنفيذيين لتلك المؤسسات المالية ، وعليه قدم الرئيس الجديد خطة بعكس ما قدمه الرئيس السابق حيث ان الاولوية في الخطة الجديدة اعطيت لدعم المتضررين وهم اصحاب المنازل والعقارات وكانت الخطة في شكلها الاول (المقترح) قبل ان تعرض على الكونكرس الامريكي بالشكل التالي :

١- ان يتم ضخ مبلغ وقدره (٨٢٥) مليار دولار امريكي الى داخل الاقتصاد في القطاعات الرئيسية (البنى التحتية منها الطاقة ، التعليم ، الصحة ، يضاف لها اهم قطاع وهو قطاع الصناعة) .

٢- ستؤدي الى توفير ما بين ٣-٤ مليون فرصة عمل .

وان الهدف من هذه الخطة هو الوصول الى المتضررين من هذه الازمة وهم اصحاب المنازل من خلال تقديم الخفض الضريبي لهم ، بالاضافة الى تقديم الدعم لاضخم قطاع في الصناعة الامريكية وهي شركات السيارات وقدر حجم الدعم ما بين ١٥٠ الى ٢٠٠ مليار دولار من تلك التخصيصات .

بعد اكثر من تعديل تم تمرير الخطة في الكونكرس الامريكي وتم في النهاية المصادقة عليها بصيغتها ادناه (انترنت: www.alaswaq.net) :

- ١- ضخ ٧٨٧ مليار دولار امريكي فقط .
 - ٢- البدء بقطاع السيارات :حصول شركة G M على مبلغ وقدره (١٣) مليار دولار امريكي فقط بعد غلقها ٥ مصانع وتسريحها اكثر من (٤٧) الف عامل من العمل .
- من هنا جاءت تصريحات مدير الخزانة الجديد في عهد الرئيس اوباما السيد كايثر (انترنت: www.alaswaq.net) :

- ١- ان انعاش قطاع المصارف في امريكا يحتاج الى (٢) ترليون دولار امريكي .
- ٢- يحتاج القطاع المصرفي الى جانب الفقرة السابقة الى رقابة من قبل الدولة .

- ٣- البدء بقطاع الاسكان وبشكل خاص المتضررين منهم من خلال :
- تقديم الخفض الضريبي من خلال تسديد ٣١ % من دخولهم بدلا من ٣٨ % لكل الامريكيين .
- سوف يستفاد من الفقرة السابقة من ٧ الى ٩ مليون اسرة امريكية وبمبلغ مقداره (٧٥) مليار دولار امريكي كدفعة اولى لهم من التخصيصات المعلنة .
اخيرا قمة مجموعة العشرين التي انعقدت في ١ / ٤ / ٢٠٠٩ في بريطانيا : بتقديرنا ان هذه القمة ما هي الا من ادوات النظام الراسمالي وهي تنمة لمعاهدة برتن وودز لتجديد نفسها ، فالحقيقة يعتبر هذه القمة اضخم تجمع للدول الراسمالية والمرتبطين بهذا النظام العالمي ، وان قراراتها قد تاثرت كليا بخطة الانقاذ للرئيس اوباما ومدير خزانته بضخ السيولة ، حيث توصلت الى العديد من القرارات ، ولكن المهم ان كل المبالغ المعلنة والتي سوف تضخ في اقتصاديات دول العالم كانت بالدولار الامريكي وهي ما يلي (انترنت : www.alaswag.net) :
١- تقديم مبلغ وقدره خمس ترليون دولار امريكي وضخها في الاقتصاد العالمي ، على ان تنفق كل دولة حسب حاجاتها .
٢- تقديم مبلغ وقدره (٤٤٨) مليار دولار امريكي للدول الفقيرة .
٣- تقديم مبلغ ومقداره (٥٠٠) مليار دولار امريكي لصندوق النقد الدولي ، ٢٥٠ مليار منها هي ليست اموال فعلية بل وحدات سحب والتي تضاعفت عما سبق ، ٢٥٠ مليار الاخرى لتنشيط التجارة العالمية ، وسوف يتم تسمية الدول التي لا تلتزم بذلك . مع الغاء الحمائية .
٤- تقديم امريكا لمبلغ وقدره واحد مليار دولار امريكي بشكل مساعدات غذائية لدول العالم .
٥- اعادة ادارة العولمة لضمان الامن والامان لكل العالم ، تحقيقا لمجتمع فيه درجة اعلى من العدالة .
٦- مراقبة ميزان المدفوعات في المصارف للعمل على الاستقرار المصرفي في دول العالم .
٧- خطة عاجلة للاصلاح والانعاش عن طريق تخفيض سعر الفائدة .
٨- وضع قواعد جديدة للعلاوات والاجور للمؤسسات المالية الدولية .
٩- تشكيل مجلس الاستقرار المالي من اجل اعطاء انذار قبل الازمات .
ان اغلب هذه القرارات التي تمت المصادقة عليها من قبل كل الدول المشاركة ودون ان يلتفت اليها احد بسبب ثقل اثار الازمة على اقتصادياتهم (ولقد اعدوا نفس الخطأ الذي ارتكبه في معاهدت برتن وودز) اذ استطاع الرئيس اوباما ان يدفع كل المشاركين بالمصادقة على هذه القرارات والتي تضم مبالغ كبيرة ولكن كلها بالدولار الامريكي وليس باليورو او اي عملة اخرى للدول المشاركة ، علما بان فك ارتباط الدولار بالذهب في بداية السبعينات من القرن المنصرم كانت هي السبب الرئيسي التي دفعت الدول الاوربية الى استحداث نظام الثعبان في النفق ، اضافة الى استحداث عملة وهمية (الايكو) في تلك المرحلة ، واصدار اليورو في التسعينات بمعاهدة باريس من اجل التخلص من هيمنة الدولار الامريكي في المعاملات الدولية ، واليوم استطاع الرئيس اوباما ان يفرض الدولار الامريكي على كل الاعضاء مرة اخرى والعودة الى نقطة البداية مرة اخرى ويعيد من خلال هذه القمة الهيمنة الاقتصادية وقيادة النظام الراسمالي بوجه جديد ، للخروج من الازمة المالية العالمية الحالية من خلال تقوية الاقتصاد الامريكي وبمباركة بريطانية مرة اخرى كما في السابق .

ان كل الاجراءات السابقة والحلول المقدمة من قبل مديري الخزانة الامريكيين في عهد الرئيسين بوش الابن والرئيس اوباما (ومقررات قمة العشرين) وكما اشرنا ما هي الآ اجراءات جديدة في النظام الراسمالي (حركة تصحيح) من اجل الخروج من الازمة المالية العالمية الحالية ، ولكن نعتقد ان خطة الرئيس اوباما ومدير خزانته كاينثر سوف تأتي بثمارها على المدى البعيد لانها استهدفت الاطراف المتضررة فعلا من هذه الازمة وهي بذلك سوف تساهم في ترك جزء من الدخل للمتضررين (بسبب الخفض الضريبي) الذي سوف يستخدمونه في تحريك الطلب داخل السوق مع الضمانة من دعم الحكومة لوظائفهم الان وفي المستقبل وان اختيار قطاع البنى التحتية هو من اجل تحريك المضاعف الاستهلاكي والمعجل الاستثماري داخل الاقتصاد ، مع اعادة الهيمنة للدولار الامريكي في النظام العالمي من خلال مقررات قمة العشرين ، ولكن بتقديرنا ايضا ان الازمة الحالية هي ليست بازمة عابرة ولكن تحتاج الى المزيد من الخطوات داخل هذا الاقتصاد العملاق من اجل اخراجه من ازمته خاصة وان كل المؤشرات تشير بان الاقتصاد الامريكي قد دخل حالة من الركود الاقتصادي منذ بداية السنة الحالية .

٢-٢ تأثير الازمة على الاقتصاد العراقي : وعلى الرغم من محدودية الاثار المباشرة للازمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي (من منطلق محدودية حركة رأس المال الخارج من والى العراق ، فضلا عن بساطة الجهاز المصرفي العراقي وارتباطه بالأسس المحلية ، وإن الاستثمار الخارجي للاحتياجات الدولية للبنك المركزي و الاحتياطات الاخرى في الموازنة العامة بالعملة الاجنبية مازالت جميعها تستثمر بطريقة محافظة و تتحوط بأدوات مالية ثابتة العائد وقليلة المخاطر) إلا أن هبوط اسعار النفط الى اقل من ثلث مستوياتها التي بلغت اقصاها في شهر تموز ٢٠٠٨ ، والتي جاءت بفعل تراجع الاقتصاد الحقيقي الدولي أثر الازمة المالية العالمية الراهنة كما اشرنا ، قد اخذ يترك آثاره الضارة سواء على صعيد الموازنة العامة نفسها ام على حركة ميزان المدفوعات . فعوائد النفط العراقي ، كما هو معروف ، تشكل مركز الثقل في حركتي الموازنتين الداخلية والخارجية للبلاد و في اقتصاد يعرف على انه شديد الاحادية singular economy ، تعتمد الدورة التجارية فيه على قوة الصدمة الخارجية ولاسيما اسواق النفط وهي صدمة عرض خارجية external supply shock ، تتأثر من خلالها الموازنة العامة بصورة كبيرة ، على الرغم من اعتمادها مثبتا ديناميكيا احادي الطبيعة singular dynamic stabilizer المتمثل باعتماد سعر لبرميل النفط لأغراض احتساب عوائد الموازنة يكون متحفظا في الغالب . إذ اعتمد على سبيل المثال في موازنة العام ٢٠٠٨ سعر ٥٧ دولار لبرميل النفط كمثبت ديناميكي لاستقرار النشاط المالي العام في العراق ، في حين بلغ متوسط سعر مبيعات برميل النفط العراقي في اسواق التصدير حوالي ٨٠ دولار طوال العام الماضي . وبهذا عد المثبت الديناميكي الاحادي بمثابة المستجيب المالي لصددمات العرض الخارجية و منعها من التأثير على الناتج المحلي الاجمالي . لذا ارتكز جدل الموازنة العامة ، بكونها اداة السياسة المالية حول الكيفية التي يعتمد فيها السعر الاحتمالي التحوطي للنفط العراقي المصدر وعد ذلك جزءاً من التكيف المالي fiscal accommodation لمواجهة احتمالات صدمة العرض الخارجية التي تولدها اسواق الطاقة الشديدة التقلب ، والتي تمر تأثيراتها كما نوهنا عبر ميزان المدفوعات ومن ثم الموازنة العامة للبلاد . **مظهر ، ٢٠٠٩ : ٢٠** .

إن جدل السياسة المالية أخذ يدرك وفق معطيات الظرف الراهن اهمية اعادة النظر في بناء المثبت الديناميكي الاحادي في الموازنة العامة ، الذي غدى اليوم ضعيفاً في مواجهة تلك الصدمة الخارجية السالبة لأن اختياره قد اعتمد على قدر عال من الفعل الاجتهادي

discretionary action وإن مثل هذا الاجتهاد يعد هو الآخر متصلباً دستورياً أمام قرار السلطة التشريعية المرتبط بأقرار الموازنة العامة وأنه لا يوفر في الوقت نفسه القدرة الكافية على التغيير السريع في مواجهة صدمات العرض الخارجية ولا سيما السالبة منها . وعلى هذا الأساس اخذ التفكير ينصب حول اهمية اعادة هيكلة الموازنة العامة وبنائها على اساس مثبت ديناميكي واسع الطيف automatic stabilizer للتأثير في الناتج المحلي الاجمالي دون الحاجة الى الفعل الاجتهادي لأعطاء صناعات السياسة المالية قدراً أوسع من التصرف في الفترة القصيرة دون حاجة الرجوع الى السلطة التشريعية .

من هنا لا تظهر القراءة الاولى للضرورة المالية الدولية الراهنة بان هنالك مخاطر قوية ومباشرة يتعرض اليها الاقتصاد العراقي ناجمة عنها بسبب التحوط غير المباشر الذي اعتمدته السياسة الاقتصادية ابان تعاظم عوائد النفط وبشكل خاص السياسة المالية للبلاد .

وعلى الرغم من ذلك فقد اشارت الثوابت النهائية للموازنة العامة ، بكونها أداة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ، والتي اقرها مجلس النواب العراقي مؤخراً ، بانها موازنة تعد صورة مماثلة لموازنة العام ٢٠٠٨ مطروحاً منها ما يساوي تقديرات الموازنة التكميلية للعام المذكور . وبهذا لم تستطع موازنة العام ٢٠٠٩ ان تسمى بالموازنة المرنة flexible budget كما عهد الادب المالي على تسميته من حيث القدرة على تحريك نفقات الموازنة وايراداتها خلال السنة المالية طبقاً للتبدلات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي للبلاد . وان ذلك يأتي بسبب طبيعة نفقاتها الثابتة وغلبيتها على محاور الانفاق كافة مما جعل الموازنة العامة تتمحور حول مثبت ديناميكي احادي تتكيف حوله الايرادات والنفقات طبقاً للتقلبات الايرادية للقطاع النفطي الذي تهيم ايراداته على نسبة تزيد على ٩٠% (د.مظهر ، ٢٠٠٩ : ٥) من موارد الموازنة العامة الكلية ، وبات ذلك المثبت متأثراً في الوقت نفسه بالصدمة الخارجية التي تولدها الازمة المالية العالمية الراهنة ومشكلات الركود الاقتصادي الدولية .

وبغض النظر عن هذا وذاك ، فقد اقر مجلس النواب العراقي تشريعاً للموازنة العامة معتمداً سعراً للمورد النفطي مقداره ٥٠ دولاراً للبرميل الواحد وهو ينخفض في الاحوال كافة عن سعر البرميل الذي اعتمد في موازنة العام ٢٠٠٨ البالغ ٥٧ دولاراً للبرميل الواحد . مما شجع اعتماد موازنة تكميلية حين ذاك ، وبعد ان شهدت اسعار النفط العالمية موجة صعود بلغت اقصاها في شهر تموز الماضي ، قارب ١٤٧ دولاراً ، ليجعل من اسعار النفط العراقي مرتفعة عما قدر لها في الموازنة لتبلغ حوالي ٨٠ دولاراً للبرميل الواحد (٣٠) . وعليه ومن خلال الجدول (٣) يتبين مدى تاثير الموازنات العراقية للفترة بعد عام ٢٠٠٣ بالاييرادات النفطية التي تمول اكثر من ٩٠% من تلك الايرادات ، وبشكل خاص يظهر تاثير الازمة على الاقتصاد العراقي اذ اخذنا موازنة عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع موازنة عام ٢٠٠٩ ، فمن جانب وبسبب التحسن في الايرادات النفطية التي ازدادت بسبب الارتفاع في اسعار النفط التي ارتفعت من حدود ٧٠ دولار الى ان وصل اقصاها ١٤٧ \$ كما اشرنا في تموز عام ٢٠٠٨ اي قبل الازمة ، هذه الزيادة في اسعار النفط دفع بالحكومة العراقية بتقديم موازنتين تكميليتين لنفس العام السنة الاولى في الثلاث اشهر الاولى منها والتي بلغت (٥) مليارات دولار امريكي وان التحسن للنشاط الاقتصادي في الدول الراسمالية واستمرار ارتفاع الاسعار في السوق العالمية دفع بالحكومة بتمرير موازنة تكميلية ثانية بلغت (١٦) مليار دولار امريكي في نفس العام حيث وصلت موازنة العراق الفدرالي الى ٧٠ (وزارة مالية ، ٢٠٠٨ : نشرات)) مليار دولار امريكي في حين كان الاعلان الاول هو بحدود ٤٨ مليار فقط ، في نفس الوقت نجد بان موازنة عام ٢٠٠٩ ايضا تم تأخيرها بسبب الازمة وانها اعلنت في البداية بحدود ٨٣ ترليون دينار عراقي ولكن بسبب تاثير الايرادات

بالازمة المالية العالمية التي حدثت في نهاية عام ٢٠٠٨ نجد بان التعديل طال الموازنة العراقية لتعلن بحدود ٧٤.١ ترليون دينار ، الا ان اسعار النفط تراجعت بشكل كبير في تلك الفترة لتتخف من ١٤٧ دولار امريكي الى ادنى من ٤٠ دولار للبرميل الواحد وهذه الاسعار العالمية جعلت الحكومة العراقية تتخذ قرارات بعكس ما اتخذت لموازنة عام ٢٠٠٨ فبدلاً من الموازنات التكميلية عادت واجرت تخفيضات في الموازنة العامة لتصل في ٣/٥ / ٢٠٠٩ وتعلن من قبل البرلمان العراقي بعد التقشف في بعض بنودها لتتقرب بـ (٦٩.١) ترليون دينار عراقي فقط وان سعر البرميل اقر عند (٥٠) دولار للبرميل الواحد ، وهذا يدل على مدى تاثر الاقتصاد العراقي (الريعي) الذي يعتمد على الايرادات النفطية بشكل اساسي بالازمة المالية العالمية وانعكاسها على مجمل الانشطة الاقتصادية الاخرى .

جدول (٣)

خلاصة الموازنات للمؤشرات المالية للاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ / دينار عراقي

السنوات	٢٠٠٥ (ترليون)	٢٠٠٦ (ترليون)	٢٠٠٧ (ترليون)	٢٠٠٨ (مليار \$)	٢٠٠٩ (ترليون)
النفقات العامة	٣٥.٩٨١	٥٠.٩٦٣	٥١.٧٢٧	٤٨	٦٩.١٠٠
الايرادات العامة	٢٨.٩٥٩	٤٥.٣٩٢	٤٢.٠٦٣	٤٢	٥٣.٣٠٠
العجز	٧.٠٢٢	٥.٥٧١	٩.٦٦٣	٦	١٥.٨٠٠
النفقات التشغيلية	٢٩.٥٠٤	٤١.٦٩١	٣٩.٠٦٢	٣٥	٥٤.١
الاهمية النسبية للنفقات التشغيلية	% ٨٢	% ٨٢	% ٧٦	% ٧٢	% ٧٨.٢٩
النفقات الاستثمارية	٦.٤٧٦	٩.٢٧٢	١٢.٦٦٥	١٣	١٥.٠٠
الاهمية النسبية للنفقات الاستثمارية	% ١٨	% ١٨	% ٢٤	% ٢٨	% ٢١.٧

المصدر :- د.ازاد احمد سعدون ، دسمير فخري نعمة ، " واقع الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ " ، مجلة جامعة دهوك ، المجلد (١١) العدد (٢) ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١٤٩-١٥٢ .

- موازنة عام ٢٠٠٨ تم اقرار موازنتين تكميليتين الاولى في الربع الاول من نفس العام ووصلت الى ما يزيد عن (٥) مليار دولار امريكي والثاني في منتصف نفس العام ووصلت ما يزيد عن (١٦) مليار دولار لتصبح الموازنة العامة (٧٠) مليار دولار امريكي .

- ارقام الموازنة ٢٠٠٩ بعد التعديل الاخير : وزارة المالية ، الموازنة العامة للعراق الفدرالي التي اقرها البرلمان العراقي بتاريخ : ٥ / ٣ / ٢٠٠٩ .

نعتقد في هذا الجانب بان السياسات التي اتبعتها الحكومة الفدرالية للفترة بعد ٢٠٠٣ وبشكل خاص المالية منها التي اتسمت بكونها توسعية طيلة المدة (٣٢)، ساهمت هي الاخرى مع وجود هذه الازمة العالمية ان تجعل الحكومة في

الجدول (٤)

حجم الرواتب والاجور والمكافآت التقاعدية من الانفاق العام في العراق الفدرالي للمدة

من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ / ترليون دينار عراقي

السنوات	النفقات العامة	الرواتب والاجور التقاعدية	الاهمية النسبية للرواتب من الانفاق العام
٢٠٠٥	٣٥.٤٣١	٣.٤٣١	% ٩.٦٨

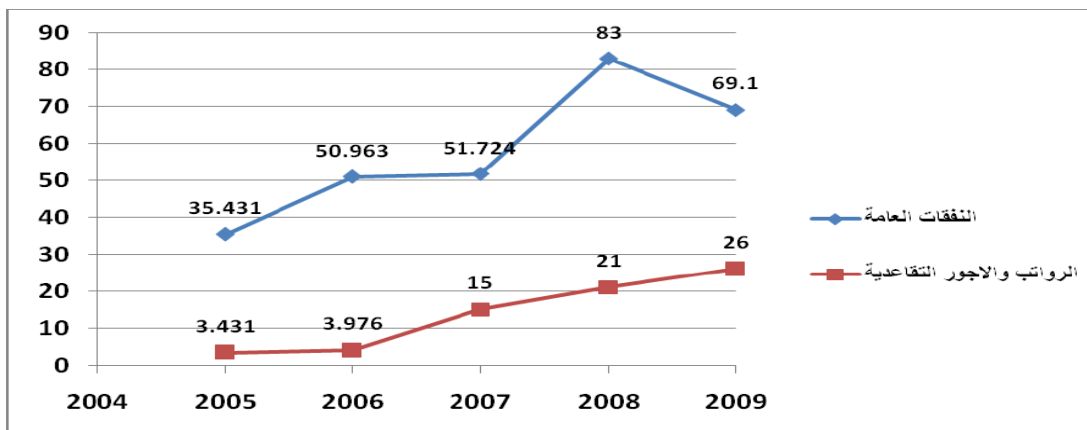
٢٠٠٦	٥٠.٩٦٣	٣.٩٧٦	٧.٨ %
٢٠٠٧	٥١.٧٢٤	١٥.٠٠٠	٢٩ %
٢٠٠٨	٨٣.٠٠٠	٢١.٠٠٠	٢٥ %
٢٠٠٩	٦٩.١٠٠	٢٦.٠٠٠	٣٧ %

المصدر :- وزارة المالية ، نشرات مختلفة للاعوام ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ .
- النسب احتسبت من قبل الباحث .

موقف حرج وبشكل خاص التوسع في القطاع العام دون تخطيط في هذا الجانب ، ومن خلال بيانات الجدول (٤) نجد بان هذه السياسة وضعت قيда على الحكومة وهو الرواتب والاجور التقاعدية حيث كانت قد بلغت (٣.٤٣١) و (٣.٩٧٦) ترليون للاعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي الا انها تأثرت كثيرا بسبب الزيادة في مستوى الاسعار العالمية للنفط حيث وصلت الى (٢١.٠٠٠) ترليون دينار عام ٢٠٠٨ بسبب الموازنات التكميلية والسياسة المالية التوسعية للحكومة العراقية والتي لجأت الى زيادة في رواتب الموظفين في هذا العام مع زيادة التوسع في استحداث الوظائف في القطاع العام في نفس العام ، ولكن جاءت الازمة المالية لتخيم باثارها السلبية على الاقتصاد العراقي بسبب التراجع الحاد لاسعار النفط في السوق العالمية لتنعكس وبشكل سلبي على الموازنة العامة للعراق الفدرالي لعام ٢٠٠٩ حيث حدث انخفاض في حجم الموازنة من ٨٣ ترليون دينار عراقي لعام ٢٠٠٨ الى ٦٩.١ ترليون دينار فقط مما ادى الى حالة التقشف التي اضطر فيها الحكومة من استقطاع بعض النفقات من الميزانيات الثلاث دون المساس ببند الرواتب والاجور وهو الاثقل الى جانب (تخصيصات الدعم مثل شبكة الحماية الاجتماعية، والبطاقة التموينية) الذي اصبح قيда على الحكومة مع النفقات الاستثمارية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية للبلاد .

ويمكن ان نجد نمو هذه النفقات وزيادة نسبتها مقارنة بالنفقات العامة من خلال الشكل (١) ادناه :

الشكل (١) العلاقة بين الرواتب والاجور والتوقيفات التقاعدية مع النفقات العامة لموازنات العراق الفدرالي



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

حيث نجد من الشكل اعلاه بانه ورغم انخفاض حجم النفقات العامة في عام ٢٠٠٩ الا ان نفقات الرواتب والاجور وكونها قيداً استمرت في الارتفاع ووصلت اهميتها من اجمالي النفقات العامة الى (٣٧ %) وهي نسبة كبيرة بالمقارنة الى حجم الموازنة لهذا العام وهذا يؤكد ما ورد في الجدول (٤) ، ويتفق مع هدف وفرضية البحث بان الازمة المالية العالمية قد اثرت على الاقتصاد العراقي من خلال تأثيرها على اسعار النفط العالمية والتي انعكست على الايرادات النفطية العراقية ومن ثم على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير كما اشرنا على هذا المورد في تمويل موازناته ، ومن ثم على باقي القطاعات الاقتصادية لحساسيتها بهذا المورد الحيوي .

الاستنتاجات والمقترحات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات والتي يمكن ان نوجزها الى ما يلي:

- اهم الاستنتاجات :

- ١- ان المدرسة السايكولوجية تعتبر من اكثر النظريات المفسرة التي يوعز اليها الازمة العالمية لعام ٢٠٠٨ التي بدأت في الاقتصاد الامريكي .
- ٢- ان اي ازمة تحدث في الاقتصاد الامريكي وبسبب نقل هذا الاقتصاد وتأثيره على باقي الاقتصادات سواء للدول الراسمالية او النامية فانها سوف تنتقل الى هذه الدول بآثارها السلبية كما حدث في الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ .
- ٣- اذا كانت الافكار الكينزية قد جاءت على اعقاب الازمة الاقتصادية الكبرى واستفادت من تغير الظروف والعوامل المؤثرة على سير النشاط الاقتصادي في النظام الراسمالي الذي كان يسير على افكار المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيك ، جاءت الافكار لليبراليين الجدد من المدرسة النقدية والمؤسسية وجانب العرض والتوقعات العقلانية لتستفيد من الازمة الاقتصادية في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم التي اعقبت الافكار الكينزية ، هكذا نتوقع من ظهور افكار جديدة لتعالج الازمة المالية العالمية الجديدة والتي سوف تستفيد من انهيار افكار الليبراليين الجدد لتعالج العوامل التي ادت الى هذه الازمة التي نعيش احداثها والتي يتوقع بانها سوف تستمر لفترة

- ليست بقليلة ، فمن جانب يأتي مدير الخزانة الأمريكي في عهد الرئيس بوش هنري بولسون بمعالجات واليات لمواجهة الازمة ولم يفلح فيها ، يأتي مدير خزانة في عهد الرئيس اوباما كايثنر باليات ومعالجات تختلف كلياً عن تلك التي جاء بها بولسون .
- ٤- نستنتج بانه من الاسباب الرئيسية التي ساعدت على ظهور الازمة داخل الاقتصاد الراسمالي والتي اشعل شرارتها قطاع العقارات وبشكل خاص في البورصات الامريكية هي ان بيع الرهونات العقارية ما بين المؤسسات المالية والبنوك الرئيسية (المشتقات المالية) ادت الى تضاعف قيم العقارات بشكل غير حقيقي داخل البورصات وساهمت بشكل مباشر في انفجار الازمة داخل الاقتصاد الأمريكي . وان ما ساعد على ذلك هي حالة توقف الرقابة والمتابعة داخل البورصات الامريكية (التي اوقفها الرئيس بوش لمدة اكثر من سبع سنوات قبل الازمة) .
- ٥- اذا كانت خطة الانقاذ للرئيس بوش قد عولت على معالجة الازمة المالية العالمية من خلال ضخ السيولة داخل البورصات ودعم المؤسسات المتعثرة ، نجد بان خطة الانقاذ للرئيس اوباما اتبعت نفس الاسلوب من خلال ضخ السيولة ولكن ليس للمؤسسات المتعثرة بل للاطراف المتضررة فعلاً من تلك الازمة وهم اصحاب العقارات والذين فقدوا منازلهم او في طريقهم لفقدائها عن طريق التخفيض الضريبي على دخولهم الى جانب تطوير البنى التحتية .
- ٦- لكون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي ولايزال يعتمد على الإيرادات النفطية لتمويل موازناته السنوية ، وبسبب هبوط اسعار النفط الى اقل من ثلث مستوياتها التي بلغت اقصاها في شهر تموز ٢٠٠٨ ، والتي جاءت بفعل تراجع الاقتصاد الحقيقي الدولي اثر الازمة المالية العالمية الراهنة ، عليه قد اخذت تترك اثارها الضارة سواء على صعيد الموازنة العامة نفسها ام على حركة ميزان المدفوعات .
- ٧- نستنتج بان موازنة العراق الفدرالي كما شهدت اكثر من موازنة تكميلية بسبب ارتفاع اسعار النفط في النصف الاول من ذلك العام لتصل الى اكبر موازنة بتاريخ العراق خلال العقود الاربعة المنصرمة لتصل الى ٨٣ ترليون دينار عراقي بما يعادل ٧٠ مليار دولار امريكي ، نجدها ايضا بسبب الازمة العالمية وتراجع اسعار النفط العالمية خفضت حجم موازنتها لعام ٢٠٠٩ لاكثر من مرة لتعلن بمستوى منخفض عن العام السابق وتعلن ب (٦٩.١٠٠) ترليون دينار عراقي .
- ٨- بسبب السياسات المالية التوسعية ودعم القطاع العام في الاقتصاد العراقي للفترة بعد ٢٠٠٣ داخل الاقتصاد نجد بان الحكومة العراقية اصبحت امام قيود كبيرة في موازنتها لعام ٢٠٠٩ وبشكل خاص رواتب واجور الموظفين ، مما اجبرتها من استقطاع الفروقات ما بين موازنة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ من الجهات السيادية لنسب وصلت الى ٣٠ % دون ان تقترب من تلك الرواتب والاجور .

-كما توصلت الدراسة الى مجموعة من المقترحات المقترحات وهي :

- ١- لكي لايقع الاقتصاد العالمي بمثل هذه الازمات عليه الالتزام باهم ركن يدعم نشاطه الاقتصادي وان يعمل باليات صحيحة هو الحفاظ على قاعدة المنافسة والابتعاد عن

سلوكيات الاحتكار سواء لمؤسساتها المالية أو غير المالية ، وذلك من خلال الرقابة الصارمة عليها وبشكل مستمر ودوري وعلى كل المستويات ، ونعتبر تعطيل هذا الشرط لمدة سبع سنوات من قبل الرئيس بوش هي من الاسباب الرئيسية لحدوث هذه الازمة الكبرى .

٢- ولكي لاتحدث مثل هذه الازمات نعتقد بان على الدول الراسمالية وكذلك الدول النامية ان تقوم بمشاريع اعادة البنى التحتية في اقتصادياتها ، لان مثل هذه المشاريع تعمل على ضخ السيولة داخل الاقتصاديات وتتفاعل من خلال مبدأي المضاعف والمعدل لتحريك طرفي الاقتصاد العرض والطلب الفعال في نفس الوقت .

المصادر والمراجع :

اولاً: الكتب :

- ١- آلان جرينسبان ، " عصر الاضطراب - مغامرات في عالم جديد " ، ترجمة : احمد محمود - الطبعة الاولى ، دار الشروق للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ،
- ٢- رمزي زكي ، " الاقتصاد السياسي للبطالة " ، تحليل لخطر مشكلات الراسمالية المعاصرة ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، العدد (٢٢٦) ، اكتوبر ١٩٩٧ ،
- ٣- د. حازم الببلاوي ، " دور الدولة في الاقتصاد " ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- ٤- د. حازم الببلاوي ، " النظام الاقتصادي الدولي المعاصر : من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة " ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، العدد (٢٥٧) ، مايو ٢٠٠٠ .
- ٥- د. سعيد الخضري ، " ازمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الراسمالي - من الكلاسيك الى كينز " ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٩ .
- ٦- د. علاء شفيق الراوي ، " محاضرات في الاقتصاد الكلي " ، محاضرات القيت على طلبة الدكتوراه / جامعة بغداد ، عام ٢٠٠٣ .
- ٧- عماد محمد الليثي ، " الراسمالية الامريكية - من النشأة الى احتلال العراق " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- ٨- فؤاد مرسى ، " الراسمالية تجدد نفسها " ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، العدد (١٤٧) ، مارس ١٩٩٠ .
- ٩- كلام هندرسون ، " سقوط اسيا " ، ترجمة: فريق بيت الافكار الدولية ، المؤتمر للتوزيع ، الرياض ، ١٩٩٩ .
- ١٠- د. مصطفى العبدالله الكفري ، " نهاية البيروالية الجديدة " ، مجلة شؤون عربية ، تصدرها الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد (شتاء ٢٠٠٨) ، ٢٠٠٨ .
- ١١- د. مظهر محمد صالح ، " السياسة المالية العراقية بين المدخل الصعب والمخرج الامثل " ، غير منشورة ، ورقة معدة بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٩ ،
- ١٢- د. مظهر محمد صالح ، " الازمة الاقتصادية العالمية " ، ورقة معدة ، ٢٠٠٩ .

ثانياً : المنشورات :

- ١- جريدة القبس ، " أزمة ١٩٢٩ : هل يعيد التاريخ نفسه " ، العدد (١٢٣٦٠) ، أكتوبر ٢٠٠٧ .
- ٢- وزارة المالية ، المنشورات ، الموازنة التكميلية ، لعام ٢٠٠٨ .

ثالثاً : مواقع الانترنت :

- ١- www.google.com/gwt/n/u .
- ٢- www.lebanonfiles.com/news_desc.php?id=55912 .
- ٣- www.alaswaq.net بتاريخ ١١ / ١٠ / ٢٠٠٨ .
- ٤- www.iraqcp.org/members4/0070814w.htm .
- ٥- WWW.aleppoeconomics.com .
- ٦- مواضيع الازمة المالية / جنون الاسواق يختتم الاسبوع .. بيوم اسود ، الاولى/ تاريخ الدخول : ١١ / ١٠ / ٢٠٠٨ .

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.